حددت أولوياتها لدور الانعقاد الحالي

«الصحية»: توفير تطعيم «كورونا» لجميع سكان الكويت

■ حماد: تعديلات على قوانين الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

■ بحساب عدد اللقاحات الواردة للكويت فإنها تكفي فقط لتطعيم مليوني شخص

■ تم التعاقد مع «فايزر» لتوفير مليون لقاح يكفي لـ 500 ألف بفاعلية تبلغ أكثر من 90 %

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس إجراءات الحكومة في مواجهة وباء «كورونا»، وذلك بحضور وكيل وزارة الصحة والوكلاء المساعدين، كما حددت أولوياتها لدور الانعقاد الحالي.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن أولويات اللجنة تشمل تعديلات على قوانين الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وقانون العمل الخيري، ومشروع قانون المنظمات النقابية والمساعدات العامة والتأمين الصحي والمتوقع إحالتها للجنة قريبا.

من جهة أخرى أوضح حماد ان الاجتماع ناقش إجراءات وزارة الصحة في مواجهة وباء «كورونا» من خلال بحث القانون المعدل لقانون الاحتياطات الصحية، وأيضا بحث حملة التطعيم ضد الوباء وكمية اللقاحات المتوافرة حاليا وسبل الإسراع في استكمال الحملة.

وأوضح أن اللجنة استمعت إلى شرح مفصل عن الطعوم المستخدمة في العالم وعن الشركات المتعاقد معها لتوفير اللقاحات للكويت.

وبين حماد أن ممثلي وزارة الصحة أفادوا بأن اللقاح «فايزر « تصنعه شركة عالمية أمريكية وتم التعاقد المباشر من قبل وزارة الصحة مع الشركة لتوفير مليون لقاح يكفي لتطعيم ٥٠٠ ألف شخص، مشيرا إلى أن فاعلية اللقاح تبلغ أكثر من ٩٠ ٪. وأضاف «فيما يتعلق باللقاحات الأخرى فقد أفاد مسؤولو الصحة أن لقاح «موديرنا» هو لقاح أمريكي – ألماني الصنع وتبلغ نسبة المناعة فيه أكثر من ٩٠ ٪ ولكن لم يتم التعاقد بشأنه، و لقاح «استرا زينيكا» بريطاني الصنع ونسبة فاعليته تبلغ ٧٠ ٪ وتم التعاقد بشأنه عن طريق وكيل محلي لتوفير ٣ ملايين لقاح تكفي لتطعيم مليون و٥٠٠ ألف شخص». ونوه إلى إفادة مسؤولي الصحة عن وجود لقاح آخر اسمه «سيو فارم» وهو لقاح إماراتي– صيني وفاعليته ٨٠ ٪ لم يتم التعاقد بشأنه.

وأكد حماد أنه بحساب عدد اللقاحات الواردة للكويت فإنها تكفي فقط لتطعيم مليوني شخص وهذا يعني أن مليونين و٧٧٦ ألف شخص من سكان الكويت سيبقون بلا تطعيم، كما أن التعاقدات على اللقاحات هي لمدة سنة واحدة .

وقال إن اللجنة طلبت من وزارة الصحة توفير اللقاحات المطلوبة لتغطية عدد سكان الكويت بالكامل خلال سنة واحدة من خلال التعاقد المباشر مع وزارة الصحة.

و بين أنه تم خلال الاجتماع إشعار ممثلي وزارة الصحة بالإشكالات المتعلقة بالمادة ١٧ مكرر من قانون الاحتياطات الصحية والتي تنص على تغريم المخالف ١٠٠ دينار.

وقال حماد إن « اللجنة رفضت اقتراحا نيابيا برفع الغرامة إلى 500 دينار وأصرت على رفض فرض الغرامة على المواطنين وطلبت من وزارة الصحة تقديم بدائل أخرى للغرامة المالية».

بحثت سبل تطويرها بشكل يتواءم مع المبادئ الحقوقية

«حقوق الإنسان»: إعداد تقرير برلماني عن الحالة الحقوقية لأجهزة «الداخلية»

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان البرلمانية

■ السويط: تفاعل الوكلاء والقيادات بالوزارة يوصل رسالة إيجابية عن عمل دولة المؤسسات

ناقشت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في اجتماعها الثالث أمس الحالة الحقوقية للإنسان في الكويت وبحث سبل تطوير أجهزة وزارة الداخلية بشكل يتواءم مع مبادئ حقوق الانسان، بحضور عدد من قيادات الوزارة.

وقال رئيس اللجنة النائب ثامر السويط إن الاجتماع إشعار ممثلي وزارة الصحة كان إيجابيا ومثمرا، مضيفا أنه تم توجيه عدد من الأسئلة إلى القيادات عن طبيعة عمل تلك الأجهزة وتم إمهالهم فترة شهر للإجابة عن تلك الأسئلة، تمهيدا لإعداد تقرير برلماني عن الحالة الحقوقية لأجهزة وزارة الداخلية التي تعتبر الجهة الأكثر احتكاكا مع الانسان».

وأفاد السويط بأن تفاعل الوكلاء والقيادات في الوزارة وتواصلهم مع اللجان البرلمانية يوصل رسالة إيجابية عن عمل دولة المؤسسات وعدم تعطيل أعمالها تأثرا بالظروف السياسية التي قد تتعرض لها الحكومة في العمل السياسي والبرلماني.

وأكد السويط أن متابعة ما يخص حقوق الانسان ومصالح المواطنين مسألة مهمة يجب الا يتم تعطيلها لأي من الأسباب.

من جانب آخر أكد السويط عزم اللجنة على الالتقاء مع قيادات الديوان الوطني لحقوق الإنسان لتقييم عملهم منذ إنشاء الديوان ومدى مواكبته الدور المطلوب منه وفق ما قصده المشرع في قانون إنشائه.

استفسر من معرفي عن عدد الامتناعات التي تم رصدها من « المراقبين الماليين» بـ«الموانئ »

الملا يسأل الناصر عن تعيينات وترقيات في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

وجه النائب د. بدر الملا سؤالين برلمانيين إلى كل من وزير الخارجية ووزيرالدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات.

ونص السؤال الأول الموجه إلى وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد على ما يلي:

لوحظ في الآونة الأخيرة أن هناك تعيينات وترقيات في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تمت على نحو مخالف للقانون واللوائح المعمول بها لدى الصندوق.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

–1نمى إلى علمنا انه تمت تسمية نائب مدير إدارة المكتب الفني بموجب قرار رقم 2020/49 وبعد مضي ثلاثة أشهر تم إصدار قرار آخر رقم 2020/50 بتسمية ذات الموظف مديرا لإدارة المكتب الفني بالوكالة من دون إعلان أو اختيار لذا يرجى تزويدنا بنسخة من القرارات سالفة البيان وسندها القانوني، وأسباب صدور مثل هذه القرارات المتتالية لذات الشخص في فترة جائحة كورونا.

–2يرجى تزويدنا بالمؤهلات العلمية للشخص المسند إليه مهمة القيام بمدير إدارة المكتب الفني بالوكالة ودرجته الوظيفية، وتاريخ تعيينه في الصندوق وتدرجه الوظيفي سواء من حيث الدرجة او المناصب.

–3تعتبر إدارة المكتب الفني من الإدارات التي تناولها الهيكل التنظيمي الجديد للصندوق ..لذا يرجى تزويدنا بتاريخ اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد ونسخة من قرارات الاعتماد من مجلس إدارة الصندوق ومن مجلس الخدمة المدنية، وهل جاءت قرارات التسمية في السؤال الأول قبل صدور كافة اعتمادات الهيكل التنظيمي الجديد؟ أم بعده؟ وما إجراءاتكم تجاه تلك القرارات في حال ثبوت صدورها قبل الهيكل التنظيمي الجديد؟

–4هل سجل ديوان المحاسبة أي ملاحظة أو مخالفة على صدور القرارين رقمي 2020/49و2020/50 ؟ في حال الإجابة الإيجاب فيرجى بيان إجراءاتكم لتصحيح مثل تلك القرارات؟

–5هل قام مجلس إدارة الصندوق بسؤال السيد مدير عام الصندوق عن جدوى إصدار قرارين متتاليين لذات الشخص في فترة جائحة كورونا بتكليفه في منصبين متتاليين من دون توافر المؤهلات المطلوبة ومن دون اتباع الإجراءات المطلوبة؟ وما إجراءات مجلس الإدارة تجاه تلك المخالفة الإدارية؟

ووجه الملا سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، طالب تزويده بالآتي:

– عدد الامتناعات الي تم رصدها من قبل جهاز المراقبين الماليين في مؤسسة الموانئ الكويتية اعتباراً من تاريخ 2015/5/1 حتى تاريخ 2020/12/31 وأسبابها وكم عدد

بدر الملا

الامتناعات التي تمت معالجتها على أن تكون الاجابة مشفوعة بالمستندات الدالة على ما سبق.

– ما مدى صحة ورود كتاب من إدارة الفتوى والتشريع يفيد بوقف بدل المستوى الوظيفي للمستشارين الوافدين؟ إذا كانت الاجابة الايجاب فهل تم استرجاع جميع المبالغ التي تم صرفها من دون وجه حق أم أنها ما زالت مستمرة؟ على أن تكون الاجابة مشفوعة بالمستندات الدالة على ما سبق.

– ما صحة وجود كتاب من إدارة الشؤون القانونية تفيد بطلب استرجاع الأموال؟ إذا كانت الاجابة الإيجاب فيرجى بيان إجراءاتكم تجاه استرجاع تلك الأموال على أن تكون الإجابة مشفوعة بالمستندات الدالة على ما سبق.

– يرجى تزويدي بعدد الموظفين الذين تم تعيينهم منذ 2020/1/1 حتى 2020/12/31 بأي طريقة من طرق التعاقد وتخصصاتهم وشهاداتهم العلمية؟

– ما مدى صحة قيام المؤسسة بتعيين هؤلاء الموظفين من دون اتباع طرق الإعلان عن الوظائف الشاغرة؟ وما مدى صحة وجود صلة قرابة لبعض هؤلاء من تم تعيينهم مع بعض المسؤولين في المؤسسة؟

– ما إجراءات المؤسسة تجاه تلك التعيينات وتجاه من وافق على تعيين موظفين من دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في القانون؟

– يرجى تزويدي بكتاب تكليف مساعدي المديرين العامين وأسباب اختيارهم وتخصصاتهم وشهاداتهم وسيرتهم الذاتية.

العرو: تفعيل مشاركة المجلس في تشكيل «الدستورية».. وتمكين «المحاسبة» من الإبلاغ عن المخالفات الجسيمة

■ قدم اقتراحين بقانونين في هذا الشأن

أعلن النائب مبارك العرو عن تقديمه اقتراحين بقانونين أحدهما في شأن تعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة، والآخر في شأن تعديل المادة الثانية من قانون إنشاء المحكمة الدستورية.

وأوضح العرو في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة يعطي الحق للديوان التقدم مباشرة ببلاغ للنائب العام في حال وجود أي مخالفات مالية تشكل جرائم اعتداء على المال العام.

ولفت إلى أن القانون الحالي لإنشاء الديوان لم ينص على ذلك صراحة، وأن التعديل يأتي استكمالا للدور الرقابي لديوان المحاسبة وتسريع وتيرة الحفاظ على المال العام.

وبين أن الاقتراح الآخر في شأن تعديل المادة الثانية من قانون إنشاء المحكمة الدستورية، يقضي بتفعيل ما جاء بالمذكرة التفسيرية للمادة ١٧٣ من الدستور والتي أجازت إشراك مجلس الأمة في تشكيل هذه المحكمة والتي تعتبر بطبيعتها ذات اختصاص وصلاحيات محددة.

وأكد أن هذا التعديل التشريعي يفتح المجال لاشراك أعضاء في المحكمة الدستورية من غير رجال القضاء عن طريق مجلس الأمة وذلك عملا بما ورد في المذكرة التفسيرية للدستور في مادته رقم ١٧٣.

وأفاد بأن هذا الاقتراح الذي نحن بصدده هو المتبع في الأنظمة القضائية في العديد من الدول، مؤكدا أنه حان الوقت لإشراك مجلس الأمة في تشكيل المحكمة الدستورية.

من جانب آخر أوضح العرو أنه أصدر أمس ومجموعة من النواب بيانا لوضع معيار أساسي للتعامل مع الحكومة القادمة. وبين أن البيان يتضمن ملفات جزء منها يختص بأولويات تشريعية مثل تعديل قانون الانتخاب وغيره من القوانين، وجزء آخر يختص بجوانب رقابية ممثلة ببعض القضايا المتعلقة بالمال العام.

ولفت إلى أن البيان يشير إلى جانب سياسي مهم هو ضرورة وضع المصالحة الوطنية على طريق الحل.

وقال «إن البيان على طاولة الحكومة القادمة وننتظر منها خطوات إيجابية بهذا الشأن وأولى هذه الخطوات أن تأتي في تشكيلها بشخصيات قادرة على إدارة الملفات العالقة ومواجهة الرأي العام وإقناعه بكفاءتها، وأن تكون الحكومة القادمة قادرة على إعلان برنامج عمل وإنجازه».وأضاف «ننتظر حكومة بشخصيات بعيدة عن خارطة المحاصصة وقريبة من معيار الكفاءة والأمانة».

وأكد أن البيان ليس عبارة عن قائمة محتكرة أو مغلقة بل إن كل نائب يتفق مع ما جاء في البيان يعتبر نفسه جزءا منه حتى لو لم يكن موقعا عليه.

وبين أن البيان كان واضحا والهدف منه كان واضحا كذلك وهو إيجاد أرضية عمل مشتركة بين كل الأطراف بلا استثناء، متمنيا الخروج في النهاية كنواب وحكومة بإنجازات تعيد الأمل وتفتح الأفق.

مبارك العرو

الصقعبي يوجه 3 أسئلة لوزيري المالية والتجارة

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي 3 أسئلة برلمانية إلى وزيري المالية والتجارة والصناعة.

سؤالان إلى وزير المالية خليفة حمادة

نص السؤال الأول على ما يلي:

في ظل العجوزات المالية وضعف الإيرادات النفطية وبحث الدولة عن موارد تمويلية جديدة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسبة ملكية الهيئة العامة للاستثمار في الشركات المساهمة العامة والعوائد المالية المتحققة من هذه الملكية وذلك للسنوات المالية الخمس الماضية، سواء كان ذلك من التوزيعات النقدية أو من أسهم المنحة، مع تفصيل ذلك لكل شركة على حدة.

–2 البيانات المالية المجمعة للسنوات المالية الخمس الماضية لكافة الشركات التي تملك فيها الحكومة نسبة "50 ٪" فأكثر، سواء كانت تديرها الهيئة العامة للاستثمار أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعيات أو غيرهم.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

تعاني الحكومة في السنوات المالية الأخيرة من عجز مالي حقيقي، ولتغطية هذا العجز تطرح وزارة المالية حلولا مضرة بالمواطن مع الإغفال عن حلول أخرى ناجحة كرفع الرسوم مقابل الانتفاع بأملاك الدولة وفرض ضريبة على دخل الشركات.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – حجم أملاك الدولة التي تشرف عليها الوزارة مع تقسيمها وفق نوعها ومنطقتها.

2 – حجم الإيرادات المتحصلة من رسوم أملاك الدولة خلال السنوات المالية الخمس الماضية، مع تفصيلها حسب نوعها.

3 – هل هناك أي دراسة أو ورقة أعدت لرفع رسوم أملاك الدولة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منها.

–4 لماذا لم تتجه وزارة المالية إلى تقديم توصية أو مقترح برفع قيمة رسوم الانتفاع على أملاك الدولة وبالأخص «الصناعية والحرفية» كخطوة لتنويع الإيرادات؟

–5 في كل خطة سنوية يكون «قانون الضريبة على دخل الشركات» أحد المتطلبات التشريعية من دون أن يقدم كمشروع قانون لمجلس الأمة، فلماذا هذا التعطيل؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من مسودة القانون.

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

إجمال صافي أرباح الشركات الكويتية في السنوات المالية الخمس الأخيرة مقسمة وفقا لشكلها القانوني:

– شركة مساهمة عامة.

– شركة مساهمة مقفلة.

– شركة ذات مسؤولية محدودة.

– شركة التضامن.

– شركة المحاصة.

– شركة التوصية البسيطة.

– شركة التوصية بالأسهم.

– شركة الشخص الواحد.